

المقالة

في محاولة لفك تعقيدات الأزمة الاقتصادية في اليونان، يُدرج عضو قسم العلاقات الأهمية للجنة المركزية في الحزب الشيوعي اليوناني، كوستاس باتراس، قراءته للواقع المحلي في سياق أزمة راسمالية، توجب فك الارتباط بمنظومات مثل الاتحاد الأوروبي وحلف شمالي الأطلسي، والمضي قدماً في إلغاء الديون من جانب واحد، بما يسمح لليونان بالخروج من «هجية الراسمالية»



«سيريزا»...
دفع نحو «الخيانة»

شيوعيو اليونان الخروج من اليورو لا يكفي



يُنشد النتمو الراسمالي فوق رماد الحقوق العمالية والشعبية التي يجري نسف أسسها (أرشيف)

توثيق أئينا علاقاتها
بواشنطن وإسرائيل
المجرمة
مسألة اللاجئين
مرتبطة بالحروب
الإمبريالية

أجرتها اصباح ايوب

■ بعدما ثبت من خلال التجربة اليونانية وتجارب أخرى أن فرض التقشف (مقابل تقديم مساعدات نقدية لسداد الديون) هو تدبير فاشل اقتصادياً، لماذا برأيكم لا تزال الحكومة تعتمد هذه السياسة؟ ولماذا يستمر اليونانيون بقبولها وتحمل أعبائها؟
تواصل الحكومة اليونانية ما يُسمى بـ«اليسار» التحرك في نفس مدار الحكومات السالفة، «اليمينية» منها والاشتراكية - الديمقراطية. وهي حتى في مسائل السياسة الخارجية، توثق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية ودولة إسرائيل الإجرامية. إن هدف (هذه الحكومات) خدمة مصالح مجموعات احتكارية كبيرة تسعى في ظروف الأزمة الراسمالية لنقل العبء إلى كاهل العمال، عبر تقليص أجور قوة العمل.

■ هل تدعي الحكومة اليونانية أنها بصدد حل الأزمة بينما النتائج الملموسة تدلّ عكس ذلك؟
تزعّم حكومة حزبي سيريزا «اليساري» واليونانيين المستقلين، القومي، على غرار الحكومات السابقة، أن الشعب إذا ما قبل بتدابير اليأس السامة، فإن «نمواً» ما سيظهر بعد فترة معينة. لكن على الرغم من ذلك، فإن النمو الراسمالي المذكور سيُبنى فوق رماد الحقوق العمالية والشعبية التي يجري نسف أسسها اليوم. إن «تنميتهم» لا تعجز فحسب عن ضمان استرداد العمال لدخلهم الشعبي الذي تقلص بنسبة 30% في ظروف الأزمة، بل في الوقت الذي تعد فيه الراسماليين بزيادة أرباحهم، فهي ترسم أطر تدهور وضع الفئات الشعبية وحضور نظام عمل قروسطي «يسحق» الحقوق العمالية الشعبية.

■ ما هو، بنظركم، الحل البديل الأقل ضرراً على اليونانيين الذي يمكن اعتماده بهدف وقف تفاقم الأزمة المالية؟ وما هي الخطوات الأولى التي يجب اتخاذها لتحقيق ذلك؟
إننا نتحدث عن أزمة راسمالية،

سيحتمها من الأزمة الاقتصادية العالمية. لكن النظرة إلى الاتحاد الأوروبي تلاشت في أعين العمال، في وقت تبلغ فيه البطالة نسبة 25% متجاوزة نسبة الـ50% في صفوف الشباب.
ومع ذلك، يؤكد الحزب الشيوعي

وعدوا الشعب بأنه
سيأكل بملاعق من
ذهب حين دخلنا إلى
المنظومة الأوروبية

اليوناني أن الخروج بحد ذاته، من الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، ليس قادراً على حل المشكلة. فلكي يكون الأمر في صالح العمال، من المطلوب قيام التملك الاجتماعي لوسائل الإنتاج مع سلطة عمالية، أي خروج البلاد من هجبة الراسمالية. إن الاشتراكية هي البديل الفعلي

الوحيد بالنسبة إلى الشعب.

■ ما هو تصوّركم لوضع اليونان المعيشي والاجتماعي في عام 2017 في ظل أزمة توافد اللاجئين وبعد القرار الأوروبي القاضي بإعادة طالبي اللجوء إلى اليونان؟
يرى الحزب الشيوعي اليوناني أن مسألة اللاجئين مرتبطة بشكل وثيق بالحروب الإمبريالية وتبترط بلادنا فيها. ليس اللاجئين سبب الفقر واليأس الذي يعيشه شعب اليونان. إننا نعرب عن تضامننا مع اللاجئين، ونكافح ضد القوى القومية والفاشية التي تستهدفهم. ونكافح جاهدين لتأمين ظروف إنسانية لمعيشتهم، ولكي يصلوا إلى بلدان الوجهة التي يرغبون فيها، لكننا في الأساس نناضل من أجل صياغة ظروف تسمح بعودتهم إلى بلدانهم أسياً.

وبخصوص اليونان، فطالما ما هو قائم يتمثل في تنفيذ سياسة الحكومة ورأس المال والاتحاد الأوروبي، المناهضة للشعب، فإن عام 2017 سيُجلب معاناة جديدة للشعب، إن كان بحضور اللاجئين أو من دونه. نناضل نحن الشيوعيين لصياغة ظروف عبر كفاح العمال، لتحويل عام 2017 من عام قاتم كسوابقه، إلى عام واعد بالأمل لشعبنا.